

العلاقات العراقية التشيكوسلوفاكية لغاية عام ١٩٦٨

أحمد محمد خالد (*)

الملخص: ظلت تشيكوسلوفاكيا ومنذ افتتاح سفارتها بشكل رسمي في بغداد عام ١٩٥٨ تستثمر في العراق استثمارات كبرى (مثل مصفى نبط البصرة ١ والبصرة ٢ ومصفى صلاح الدين والزيوت في بيجي) إلى أن فرضت الأمم المتحدة الحصار على العراق عام ١٩٩٠، ويمكن القول إن أكثر من ٦٠% من تكنولوجيا النفط في العراق كانت تشيكوسلوفاكية. وفي سبعينات وثمانينات القرن الماضي كان حجم الصادرات إلى العراق يتراوح بين ٩٠-١٥٠ مليون دولار، وكان التصدير يشمل التراكورات وخطوط إنتاجها (في الإسكندرية) وقطع غيارها، إذ أن تشيكوسلوفاكيا كانت تحتكر هذه الصناعة (بكل تفاصيلها) في العراق، كما كانت تصدر آلات النسيج والخراطة والتوربينات وآلات الضغط (كومبريسور) وآلات التبريد ومطاحن الحبوب، أما فيما يتعلق بالتصدير خارج إطار الصناعات فكان قليلا مثل الزجاج والنسيج والحلي ومتطلبات المدارس والمكاتب، وغيرها. ثم عادت تشيكيا بعد تغيير النظام العراقي عام ٢٠٠٣، محاولة لإشغال دورها السابق في العراق، وارسلت سفيرها إلى بغداد مباشرة بعد انتهاء العمليات القتالية، ويعمل مهندسو النفط التشيك ومنذ عام ٢٠٠٦ في بيجي والدورة والبصرة لتحسين عمل المصافي العراقية. وسجل حجم التبادل التجاري بين البلدين رقما قياسيا العام الماضي ١٤٨ مليون دولار.

Czech-Iraqi relationship up to 1968

Ahmed M. Khalid

Abstract: Since the opening of its embassy in Baghdad in 1958, Czechoslovakia has been investing formally to Iraq's major investments such as (Basrah oil refinery 1, Basra 2 and refinery Salah al-Din and oils in Baiji), until the United Nations imposed the embargo on Iraq in 1990. It could be said that more than 60% of oil technology in Iraq was a Czechoslovak. In the seventies and the eighties of the last century the volume of export to Iraq was between \$ 90-150 million. The export includes the tractor and its production lines (in Alexandria) and spare parts, as Czechoslovakia had a monopol on this industry (in all details) in Iraq. Czechoslovakia also exports textile machinery and machine tools, turbine, compressors, cooling machines and grain mills. As to export outside, the framework of industries, there was a small amount of glasses, textiles, jewelry, and requirements for schools and offices and others. Czech Republic returned to Iraqi market after the regime change in 2003, in an attempt to work its previous role in Iraq, and sent its ambassador to Baghdad immediately after the fighting stop. Today the Czech oil engineers are working, since 2006 in Baiji, Doura and Basra to improve the work of Iraqi refineries. And the volume of trade exchange between the two countries last year set a record of 148 million dollars.

المقدمة:

نظراً لافتقار الجانب العراقي لأية مصادر حول العلاقات مع تشيكوسلوفاكيا (السابقة)، بسبب التخريب الذي طال أرشيف وزارة الخارجية وأغلب المؤسسات العراقية أثناء التدخل العسكري الأمريكي عام ٢٠٠٣، سأحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أبرز الأحداث والمحطات في تاريخ العلاقات بين البلدين، مستنداً بذلك إلى وثائق أرشيف وزارة الخارجية التشيكية والأرشيف الوطني التشيكي.

يتألف البحث من مبحثين وخاتمة، حاولت في الأول تتبع جذور العلاقات خلال العهد الملكي في العراق ولغاية عام ١٩٥٨، ثم خصصت الثاني لدراسة كيفية نشوء العلاقات بعد تأسيس الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨ وتتبع تطورها خلال عقد الستينات ولغاية عام ١٩٦٨. عسى أن أكون قد وفقت في ملء فراغ المعلومات الكبير في هذا المجال، والتي أظنها مفيدة للمهتمين بمتابعة تلك العلاقات. وسأكمل متابعتي للعلاقات بعد عام ١٩٦٨ في بحث ثانٍ سيتبع هذا إن شاء الله.

١- العلاقات العراقية التشيكوسلوفاكية في فترة المملكة العراقية:

غني عن البيان، إنه بعد إعلان الملكية في العراق عام ١٩٢١، لم تكن للعراق أية علاقات رسمية مع تشيكوسلوفاكيا، وكانت العلاقات التجارية في حدها الأدنى. وقد تم التفكير بافتتاح قنصلية تشيكوسلوفاكية رسمية في بغداد عام ١٩٢٥، ووافقت على ذلك الحكومة التشيكية عام ١٩٢٦. إلا أن الأمر اقتصر على تمثيل قنصلي فخري تم اعتماده في بغداد عام ١٩٣٠، أي العام الذي تم فيه إعلان استقلال العراق رسمياً. بعد أن أصبح العراق عضواً رسمياً في عصبة الأمم المتحدة في ١٩٣٢/١٠/٣، أعلن أنه ولدة عشر سنوات سوف يقدم لجميع الدول الأعضاء فيها أفضل التسهيلات التجارية. وأن المصالح التجارية التشيكوسلوفاكية في العراق كانت دافعاً لا خلاف عليه لإقامة العلاقات الدبلوماسية. ونظراً لمصالح بريطانيا في العراق فقد أرسل السفير التشيكوسلوفاكي في بريطانيا (يان ماساريك) طلباً لمكتب العلاقات الخارجية البريطاني يتعلق بتولي القائم بالأعمال التشيكوسلوفاكي في طهران مهمة العلاقات مع العراق أيضاً. وحصل على موافقة مكتب العلاقات الخارجية البريطاني في ١٩٣٣/٧/٢٠، وقد تضمنت الموافقة عرض المساعدة في المباحثات مع العراقيين. وبمساعدة البريطانيين تم في ١٩٣٣/١٠/٣١ طلب الموافقة على تعيين (فراستلاف ترتشيك) قائماً بالأعمال في العراق. ثم ابغ مكتب العلاقات الخارجية بكتابه المؤرخ ١٩٣٣/١١/١٦ السيد (ماساريك) أنه في هذا اليوم " فإن سفير جلالته في بغداد يعرب عن موافقة الحكومة العراقية على تعيين السيد (ترتشيك) قائماً بالأعمال في بغداد". وقام السيد (ترتشيك) بتسليم رسالة اعتماده الى وزير الخارجية العراقي يوم ١٩٣٣/١١/٢٩، ولم يُسمَّ الجانب العراقي ممثله في تشيكوسلوفاكيا.^(١)

لم يعتبر العراق أن العلاقات بينه وبين تشيكوسلوفاكيا مقطوعة بعد ١٩٣٩/٣/١٥ (خلال فترة الحرب العالمية الثانية) وقد أطلع رئيس الوزراء العراقي السفير التشيكوسلوفاكي في طهران في آذار من عام ١٩٤٣ أنه راغب بإقامة تمثيل دبلوماسي حقيقي بين البلدين. وأنه ينتظر طلب الموافقة على ذلك عن طريق السفير العراقي في لندن. وقد وافقت الحكومة العراقية على ماورد في المذكرة التشيكوسلوفاكية المؤرخة في ١٩٤٣/٧/١٤ بموجب المذكرة المؤرخة في ١٩٤٣/١١/٦^(٢) باعتماد سفير غير مقيم في طهران. وبقي التمثيل قائماً بهذا الشكل حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

بعد عام ١٩٤٨ حصل تدهور في العلاقات الثنائية إثر هروب السفير التشيكوسلوفاكي في طهران (كودرات) وطلبه للجوء السياسي، بدعوى عدم القيام بزيارة مجاملة إلى بغداد، وذكر السفير: " أن السلطات التشيكوسلوفاكية منعت من ذلك"^(٣). وبقرارها رقم 754\49-A\VI-1 في ١٩٤٩/٩/٧ أعلمت وزارة الخارجية أن السفير العتمد لدى العراق هو السفير التشيكوسلوفاكي المقيم في بيروت فضلاً عن مسؤوليته عن العلاقات مع كل من سورية ولبنان^(٤)، وذلك لأسباب سياسية وتنظيمية. وبتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦ أعلنت السفارة البريطانية في براغ أن الحكومة العراقية قد أبلغت حكومة بريطانيا

بعدم رغبتها في البقاء تحت الحماية فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي. وهي في الوقت نفسه تنسحب من تمثيل مصالح العراق في تشيكوسلوفاكيا^(٥). وأبلغت السفارة العراقية في لندن السلطات التشيكوسلوفاكية أنه واعتباراً من ١٩٥٠/٢/٢ ستقوم السفارة المصرية في براغ برعاية المصالح العراقية^(٦).

١-١- الجهود الدبلوماسية التشيكوسلوفاكية لتطوير العلاقات التجارية مع العراق:

أبدى الجانب التشيكوسلوفاكي رغبته ولرات عديدة في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين. حيث أعرب السفير التشيكوسلوفاكي في بيروت عام ١٩٥١ عن رغبة بلاده في ذلك، إلا أن الجانب العراقي قد أهمل ذلك الطلب، واستمر الحال إلى عام ١٩٥٨^(٧). وقد سعت الدبلوماسية التشيكوسلوفاكية إلى تحسين العلاقات من خلال إبرام اتفاقية تجارية أو تنظيم معارض تجارية في بغداد.

محاولة إبرام اتفاقية تجارية.

حاولت الحكومة التشيكوسلوفاكية إبرام اتفاقية تجارية مع العراق، حيث قام السفير المعتمد لدى طهران وخلال فرصة سفره إلى بغداد لتقديم رسالة اعتماده بتاريخ ١٩٤٧/١/١٦ ببحث مقترح اتفاقية صداقة واتفاقية تجارية مع العراق. وحول نتائج مباحثاته في العراق رفع مذكرة إلى حكومته برقم ٤٦/٣٦٧١ في ١٩٤٧/١/١٦ أشار فيها إلى ما يلي:

١- إذا كانت الاتفاقية مبنية على أساس مباحثات عام ١٩٣٨ التي تم إرسالها إلى وزارة الخارجية العراقية، فقد تم إبلاغ السفير من قبل مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية أن المقترح قد أرسل إلى جميع الوزارات المعنية، ومن ضمنها وزارة الاقتصاد الوطني، ولم تتلق الوزارة إجابة على ذلك. وعلل المسؤول أن سبب التأخير يعود إلى حداثة تشكيل الدوائر، وقصور في الأداء الإداري.

٢- وحسب خبرة رئيس الدائرة الاقتصادية فإن العراق بصدد التوقيع على اتفاقيات مماثلة مع عدد من الدول الأخرى، إلا أنه لم يتلق بعد الرد من تلك الدول على مقترحاته، وأنه لن يتمكن من إبرام اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا إلا بعد تلقي جميع ردود الدول الأخرى.

٣- حول مقترح إبرام اتفاقية تجارية تحدث السفير مع كل من وزير الاقتصاد والمالية، واللذان أبديا رغبتهما في تعميق العلاقات التجارية، ووافقا على الرأي المتعلق بضرورة أن يبقى تطور العلاقات بغض النظر عن الاتفاقية. كما أن وزير الخارجية وعد السفير خلال زيارته الوداعية له بالإسراع بدراسة المقترح التشيكوسلوفاكي.

٤- فيما يتعلق بتبادل السلع كان لا بد من توقع أن العراق عند بحث الاتفاقية التجارية سيطلب تمكينه من تصدير التمور إما بشكل حر وبدون تحديد الكمية، أو أن يكون التصدير بما يتناسب مع حجم إنتاج وتصدير التمور العراقية عالمياً^(٨).

إن المباحثات بشأن الاتفاقية التجارية التي بدأت نهاية عام ١٩٣٨ وبداية عام ١٩٣٩ لم تصل إلى نتائج نهائية، ولذا فإن العلاقات الثنائية بدون اتفاقية مكتوبة، وبحسب المعلومات الصادرة عن السفارة التشيكوسلوفاكية في طهران فإن وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية قد تابحت بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٤ مع الوزارات التشيكوسلوفاكية التالية: التجارة الخارجية والصناعة والمالية والزراعة، حيث تم تقديم المقترح العراقي حول الاتفاقية وطلبت الرأي بشأن ذلك^(٩). وقد أوصت وزارة التجارة الخارجية الحكومة بالآتي: أن يتم استيراد التمور، التي كانت تستورد قبل الحرب بصورة غير مباشرة، بشكل مباشر من الدولة المنتجة أي (العراق). وهذا يعني استبدال التمور المستوردة من شمال إفريقيا بالتمور العراقية، إذ

أن المردود السياسي من وراء ذلك سيكون أكثر منفعة من العلاقة القائمة مع فرنسا والدول الفرانكفونية في شمال إفريقيا^(١٠١).

ويبدو أن الحكومة التشيكوسلوفاكية في ضوء ذلك قد حاولت وبطرق شتى الاقتراب من السوق العراقي إلا أن تلك المحاولات قد ذهبت أدراج الرياح، وأن العراق الذي كان يعد أكبر منتج للتمور في العالم وبنسبة ٨٠٪ من الإنتاج العالمي لم يكن مستعداً لإبرام أية اتفاقية تجارية لا تلبى مصالحه الضامنة لتصدير التمور. على الصعيد الآخر، فإن إمكانية تصدير المكائن والآلات الصناعية التشيكية كانت واعدة، وكان يمكن التوقع أن تكون طلبات الاستثمار في هذا المجال كبيرة. ومن الجدير بالذكر أن حجم تصدير التمور العراقية إلى تشيكوسلوفاكيا قد بلغ عام ١٩٣٩ ما مقداره ١٤٨٢٦٢ طن وبقيمة ٩٦٣٠٠٠ جنيه إسترليني^(١٠٢).

معرض الصناعات التشيكية في بغداد

استمرت تشيكوسلوفاكيا بمحاولاتها لإقامة معرض الصناعات في بغداد وذلك من خلال سفارتها في بيروت، إذ تحدث سفيرها هناك مع السفير العراقي بهذا الشأن، وتبين لديه أن إقامة مثل هكذا معرض وبسبب الأوضاع السياسية في العراق هو أمر صعب التحقيق. وحول طلب وزارة الخارجية التشيكية أجابت السفارة التشيكوسلوفاكية في بيروت بمذكرة المرقمة (٥٥/١٣٧٨٢٤) في ١٩٥٥/١٠/٢٤ بالآتي: "نرى أن الدوائر التجارية العراقية لديها رغبة في تطوير العلاقات التجارية مع تشيكوسلوفاكيا، إلا أن الأمر ليس بيديها ولا بأيدي الحكومة العراقية، وأن الإنجليز الذين بيدهم مقدرات العراق السياسية والاقتصادية سيعترضون على أي تطور في العلاقات الاقتصادية مع تشيكوسلوفاكيا. ونحن في الوقت الحاضر لا نحصل على سمات دخول إلى العراق، حتى لسائح واحد، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بمجموعة من الفنيين والتجار لإقامة معرض صناعي في بغداد^(١٠٣).

بقي السوق العراقي هاما بالنسبة للبضائع التشيكوسلوفاكية وبالعكس، بالرغم من عدم وجود تمثيل دبلوماسي مقيم في بغداد، والذي انعكس سلبي على تطور العلاقات التجارية بين البلدين. والجدول التالي يبين حجم الصادرات التشيكوسلوفاكية إلى العراق خلال عقد الخمسينات^(١٠٤).

السنة	الصادرات التشيكوسلوفاكية إلى العراق (مليون كرون تشيكوسلوفاكي)
1950	9,0
1951	12,4
1952	9,6
1953	6,7
1954	10,5
1955	12,3
1956	17,7
1957	16,7
1958	14,4

٣- العلاقات للفنرة ١٩٥٨-١٩٦٨

بعد تغيير نظام الحكم في العراق بتاريخ ١٤ /٧/ ١٩٥٨ والإعلان عن تشكيل حكومة جديدة تسعى إلى التعايش السلمي والتعاون الوثيق مع جميع البلدان بغض النظر عن نظمها السياسية. كانت أول دولة اعترفت بجمهورية العراق الجمهورية العربية المتحدة وبعدها اليمن. بعد ذلك الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. وفي اليوم نفسه ١٦ تموز اعترفت حكومة تشيكوسلوفاكيا بجمهورية العراق وحكومته وأعربت في الوقت نفسه عن استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية متبادلة فوراً^(١٠٥).

بعد فترة قصيرة من اعتراف جمهورية تشيكوسلوفاكيا بالجمهورية العراقية أرسلت برقية من رئيس الوزراء (شيروكي) إلى رئيس الوزراء العراقي (قاسم) ١٦/٧/١٩٥٨ عرض فيها إقامة علاقات دبلوماسية. وبقيت البرقية وقتاً طويلاً دون جواب. وبدأ أن الجانب العراقي ليست لديه مصلحة في إقامة العلاقات الدبلوماسية. بيد أن هذا يتعارض مع التقارير الصحفية التي تحدثت عن أن العراق يريد إقامة علاقات دبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي. في وقت لاحق، وصلت أخبار من رئيس تحرير الأخبار في وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية (سفيرتشيبي) من بغداد، أشارت إلى أن الحكومة العراقية لم تتلق برقية من تشيكوسلوفاكيا.

ويبدو أن هذا من المستبعد جداً. ووفقاً لمكتب البريد فقد تم استقبال البرقية في بغداد يوم ١٩٥٨/٨/٧. أوعز إلى السفير التشيكوسلوفاكي (كاربيشيك) القيام بزيارة إلى بغداد على الفور، وكرر العرض بإقامة علاقات دبلوماسية (تم تسليم نص البرقية)، زار (كاربيشيك) رئيس وزراء العراق (قاسم) في ١٩٥٨/٨/٩، وناقش المشكلة أعلاه معه. ذكر قاسم في مقابله مع كاربيشيك أن اعتراف تشيكوسلوفاكيا قد قرأه في الصحافة وعبر عن رغبته في تبادل الممثلين الدبلوماسيين. وردا على سؤال (كاربيشيك) فيما إذا كان يمكن فهم ذلك كما هو بالفعل وهل من الممكن إتباع الطريقة المعتادة، أي طلب موافقة رسمية رد قاسم بالإيجاب. وأشار إلى تلقيه جواباً خطياً من وزير الشؤون الخارجية. وهذا لم يحدث، لأن الوزير ذهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاء الرد من خلال السفارة العراقية في القاهرة في مذكرة بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٥٨^(٥).

وفي الوقت نفسه أعدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وافق على مشروع القرار، وبالتالي قدم الاقتراح على الفور للحصول على موافقة حكومة تشيكوسلوفاكيا. مباشرة بعد الموافقة على الاقتراح أعطيت تعليمات إلى السفارة في يوم ٢٣ آب القاهرة لمطالبة العراق بالموافقة على إرسال سفير تشيكوسلوفاكيا، وفي الوقت نفسه الموافقة على تأشيرات دخول موظفي الوفد التشيكوسلوفاكي بغض النظر عن عدم وصول رد حكومة جمهورية العراق على عرض تشيكوسلوفاكيا بإقامة العلاقات الدبلوماسية. خلافاً لهذه التعليمات وصلت رسالة خطية إلى السفارة التشيكوسلوفاكية في القاهرة كرد على المقترح التشيكوسلوفاكي تفيد أن السفير العراقي في يوغوسلافيا سيكون مسؤولاً عن براغ^(٦).

تأسست السفارة التشيكوسلوفاكية في بغداد بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٨ وفي ٥/١٠/١٩٥٨ قدم أول سفير لتشيكوسلوفاكيا أوراق اعتماده في بغداد وهو الدكتور (جوزيف جابوكرتسكي)، الذي قال في كلمته أمام رئيس الحكومة العراقية (عبدالكريم قاسم) بهذه المناسبة: "إن العلاقات المتبادلة بين تشيكوسلوفاكيا والعراق تتمتع بتقليد طويل. ورأت حكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية، مسترشدة في ذلك بمبادئ التعايش السلمي بين الشعوب، أنه من المناسب إقامة علاقات ودية مع العراق، وفقاً لاحتياجات ورغبات الشعب في كلا البلدين. ويمكنني أن أعبر لسيداتكم عن الفرح الخالص لجميع أفراد الشعب التشيكوسلوفاكي بإنهاء الوضع الشاذ في العلاقات وقبول الحكومة العراقية التي شكلت حديثاً ولبت مبادرة الجمهورية التشيكوسلوفاكية وسمحت بافتتاح عهد جديد في العلاقات المتبادلة، والتي بلا شك ستفيد ليس فقط شعبي بلدينا، ولكن ستساهم كثيراً في تعزيز السلم والعلاقات الودية بين جميع دول العالم. وإنني مقتنع بوجود أفضل الظروف والفرص لتطوير وتعزيز التعاون المتبادل. إن شعبنا سيرحب بسعادة إذا سمح له بالمشاركة في دعم الصناعة في بلدكم الجميل والاستفادة من الامكانيات الصناعية الكبرى لتشيكوسلوفاكيا بهدف تعزيز استقلال جمهورية العراق وبناء حياة سعيدة للشعب العراقي الصديق."^(٧)

تأسست السفارة العراقية في براغ بتاريخ ٢٥/٢٥/١٩٥٩، وافتتحت في ٣٤/١٠/١٩٥٩، القائم بالأعمال فيها كان بدرجة سكرتير أول. وفي يوم ١٨/١٢/١٩٥٩ قدم أول سفير عراقي (السيد باهر فايق) أوراق اعتماده. وتم استدعاؤه بعد فترة وجيزة بسبب آرائه التقدمية والديمقراطية وحل محله السفير قاسم حسن، الذي قدم أوراق اعتماده في كانون الثاني عام ١٩٦١.^(٨)

إن السياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية، التي كانت تسترشد بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الودي، كان لها تجاه العراق المهام الرئيسية التالية:

- ١- دعم كفاح الجمهورية المنشأة حديثاً للحفاظ على استقلال العراق والالتزام بخط الحياد.
- ٢- دعم جهود الجمهورية العراقية في التحرر من نفوذ الدول الغربية، والكشف عن النوايا الغربية تجاه العراق، بما في ذلك الكشف عن سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية الساعية لعرقلة إنشاء حلف للتحرر الوطني .
- ٣- بدء وتكثيف التعاون مع وفود العراق في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وتنفيذ المشاورات والاجتماعات المتبادلة.
- ٤- تنفيذ الزيارات الودية المتبادلة من الشخصيات السياسية البارزة.
- ٥- إقامة علاقات ودية مع المنظمات الاجتماعية والجماهيرية.

ويمكن القول إنه تم تنفيذ المهام الرئيسية في الجانب السياسي.^(١٩)

بلغت تشيكوسلوفاكيا موقعا استثنائيا في العراق، سواء بالنسبة للشعب العراقي أو حتى كبار القادة، بما في ذلك الزعيم قاسم. فراحوا يعاملون تشيكوسلوفاكيا بإعجاب كبير. ومن حيث التقدم الصناعي والتكنولوجي اعتبرت نموذجا للعراق. ولفهم مستوى هذه العلاقات يكفي قراءة سجل الزيارة واللقاء الذي تم بين السفير (جابوكرتسكي) ورئيس الوزراء (قاسم) في ١٣/٣/١٩٦٢. في البداية تحدث السفير عن التعاون الجيد في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. رئيس الوزراء وفي رده، "أكد أن العراق يدرك جيدا حجم العمل الجيد الذي يقوم به التقنيون العاملون التشيكوسلوفاكيون. وأكد أنه يقدر ذلك خصوصا أن الصداقة مع تشيكوسلوفاكيا مبنية على أسس إنسانية ملموسة ومحددة، وهي مساعدة تشيكوسلوفاكيا في إقامة الصناعة في العراق. وأشار إلى أن بعض البلدان تتحدث عن المساعدات، ولكن تبقى مساعدات لفظية فقط."

وكان لهذا اللقاء انعكاس إيجابي لدى طائفة واسعة من كبار المسؤولين في الوزارات والمسؤولين الحكوميين. فعلى سبيل المثال، وزير النفط الذي يميل إلى ألمانيا الغربية، والذي وضع جميع أنواع العقبات للحيلولة دون إبرام عقد لتصميم مصفى النفط، أكد للسفير التشيكي أنه مهتم بالتعاون مع تشيكيا وأنه لا يريد أي شيء آخر غير الموضوعية.^(٢٠)

نتيجة لهذه الدبلوماسية التشيكوسلوفاكية حصلت تشيكوسلوفاكيا كأول بلد اشتراكي على موافقة لفتح مركز ثقافي تشيكوسلوفاكي في بغداد. وتمكنت من إقناع رئيس الوزراء بتكليف وزارة الخارجية بافتتاح السفارة العراقية في براغ، وفي وقت لاحق تعيين سفير عراقي في براغ. وكانت تشيكوسلوفاكيا هي البلد الوحيد من بلدان أوروبا الشرقية الذي يتمتع بعلاقات دبلوماسية مع العراق بعد الاتحاد السوفياتي. وكان في السفارة العراقية في براغ عدد كاف من الدبلوماسيين. ونظرا إلى أن معظم السفارات العراقية لم يكن فيها عدد كبير من الدبلوماسيين، وفي أغلبها قائم بالأعمال فإن تعيين سفير يعتبر نجاحا كبيرا لتشيكوسلوفاكيا، ويبين أهميتها لدى قادة جمهورية العراق.

كانت الزيارات المتبادلة للمسؤولين التشيكوسلوفاكيين والعراقيين السياسيين والاقتصاديين والثقافيين، على صعيد الدولة أو المنظمات الجماهيرية دليل على اهتمام المسؤولين في الحكومة العراقية بتشيكوسلوفاكيا، ودليل يذكر على العمل المنهجي للدبلوماسية التشيكوسلوفاكية. وتسلم رئيس الوزراء (قاسم) دعوة لزيارة تشيكوسلوفاكيا من السفير، كل ذلك قد تم في الأشهر الأولى من انطلاق العلاقات.^(٢١)

لم تقتصر العلاقات التشيكوسلوفاكية مع ممثلي النظام العسكري، بل تجاوزته إلى المعارضة العراقية وبالدرجة الرئيسية مع الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي. وفي الأسابيع الأولى من افتتاح السفارة في بغداد جرى استقبال للقائد الكردي ملا مصطفى البارزاني بعد عودته من الاتحاد

السوفياتي حيث أمضى هناك أحد عشر عاما من اللجوء السياسي. عبر البارزاني عن فرحه بهذا الاستقبال إضافة إلى شكره على إتاحة الفرصة له لزيارة أماكن مختلفة من تشيكوسلوفاكيا^(٣٧).

التقى عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي جمال الحيدري في ١٩٦١/٣/١٤ نائب مدير قسم العلاقات الدولية في الحزب الشيوعي (اولدرجوخ كاديركا)، وأخبره عن تراجع الأوضاع في العراق في الآونة الأخيرة قائلا: "إن النظام عسكري وفاشي ويسير بخطى واضحة في طريق ضرب الديمقراطية والقضاء عليها"^(٣٨).

خلال اجتماع موسع عقد في وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية في شهر تموز عام ١٩٦٢، تمت مناقشة الوضع في العراق وآفاق العلاقات التشيكوسلوفاكية-العراقية. في وثيقة صادرة عن هذا الاجتماع جاء فيها إن القوى الرجعية المتمثلة بالبرجوازية والقادة العسكريين في البلد بدأت السيطرة على المواقع المهمة، وتحول نظام الجنرال قاسم بالتدريج إلى نظام فردي دكتاتوري يعمل على ملاحقة القوى الديمقراطية للإطاحة بها. وجاء في هذه الوثيقة "تبقى سياسة العراق الخارجية بدون تغيير، بل وفي أحيان كثيرة ذات مواصفات إيجابية" ولهذا ليس هناك ما يدعو لتغيير السياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية تجاه العراق التي أقرت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨^(٣٩). بعد نصف عام من هذا الاجتماع حصل تغيير أساسي في نظام الحكم بالعراق. في ٨/شباط/١٩٦٣ حصل انقلاب عسكري قام به حزب البعث بالتعاون مع عبد السلام عارف. ولم تختلف الشعارات التي رفعها الحزب عن الحكومة السابقة في موقفها المعادي للامبريالية وللاحتلال^(٤٠). وعلى أساس تلك الشعارات قام السفير التشيكوسلوفاكي في بغداد بزيارة وزير الخارجية وأبلغه باعتراف حكومة بلاده بالنظام الجديد يوم ١٢/شباط^(٤١). إلا أن النظام الجديد شن حملة واسعة على القوى الديمقراطية والتقدمية. وبدأ يغير من سياسته بشكل سلبي تجاه تشيكوسلوفاكيا والمنظومة الاشتراكية^(٤٢). وهذا الحدث أخل بالمصالح التجارية التشيكوسلوفاكية في العراق^(٤٣). وحسب المعلومات الواردة من العراق والتي تشير إلى مطاردة النظام الجديد للشيوعيين تم تغيير الموقف من الانقلاب بعد أسبوع من حدوثه، حيث صدر بيان عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي حول الأوضاع في العراق وعن الحملة ضد القوى الوطنية والتقدمية والمناضلين من أجل السلام. الشيوعيون وكافة القوى العاملة في البلد في الجمهورية التشيكية يدينون مطاردة الشيوعيين وكافة القوى الخيرة من العراقيين ويعبرون عن دعمهم وتضامنهم معهم^(٤٤). السياسة الجديدة لنظام الحكم الجديد كانت محط إدانة من قبل النظام في تشيكوسلوفاكيا والتي ترجمت لاحقا في تدني مستوى العلاقة بين البلدين. اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في اجتماع لها لمناقشة الأوضاع في العراق في ١٩٦٣/٧/٢٣ تدارست فيه الأوضاع. وفي إعلان صادر عن وزارة الخارجية دانت فيه حزب البعث - فرع العراق، على الجرائم التي يقوم بها ووصفته بالحزب النصف نازي يستعمل طرق ووسائل وحشية من أجل تثبيت موقعه في الحكم ويستعمل الوسائل نفسها التي استعملها النازيون في ألمانيا أيام الحرب العالمية الثانية. "إن التصفيات الجسدية للشيوعيين والوطنيين في العراق بدون محاكم أو رفع دعاوى قضائية أصبحت جزءا من السياسة الحكومية"^(٤٥). وعلى ضوء ذلك اتخذت اللجنة المركزية جملة من الإجراءات الشديدة تضمنتها المذكرة السرية للغاية المرقمة ٦٤/٧٢٥ الموجهة إلى وزارة الخارجية: في الجانب السياسي، العمل على فضح الأساليب الفاشية التي انتهجها النظام العراقي الجديد، والضغط في الأمم المتحدة لحل المسألة الكردية سلميا، وعدم إقامة أي اتصال مع مسؤولي حزب البعث، عدم إبرام أي اتفاقية جديدة. استدعاء السفير إلى براغ. في الجانب الاقتصادي، العمل على حماية المصالح التشيكوسلوفاكية في العراق، تطوير العلاقات التجارية ولكن عدم تقديم مساعدات علمية وتقنية. في الجانب الثقافي، عدم المبادرة إلى تجديد الروتوكول الثقافي لعام ١٩٦٤، عدم تقديم زمالات دراسية في حالة طلب الجانب العراقي، واستمرار العمل في المركز الثقافي في بغداد.

في ١٩٦٣/١١/١٨ حصل تغير في التوجه السياسي: تم إنهاء حكم المجموعة الراديكالية المسيطرة على حزب البعث وبدأ دور الإصلاحيين في النمو داخل الحزب وتعاونهم مع مجموعة من الضباط تحت قيادة عارف. وبدأت الصحافة العراقية نهاية عام ١٩٦٣ تغير من خطابها تجاه المنظومة الاشتراكية، وبينت الصحافة أن الهجوم على الحزب الشيوعي العراقي ليس له علاقة بمواقف الدولة تجاه الدول

الشيوعية^(٣٠). وعادت الحياة إلى العلاقات الثنائية من جديد. وأكد ذلك موقف المؤتمر العام للحزب الشيوعي في حزيران عام ١٩٦٤ الذي يحدد سنويا موقف وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية. كما عاد العمل بالاتفاقيات العلمية والتجارية والثقافية والإعلامية.^(٣١)

- على ضوء هذه التطورات عاد السفير التشيكوسلوفاكي إلى مقر عمله في بغداد، وفي ١٩٦٤/٦/٣٠ اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قرارا على ضوءه خففت حدة التوتر في العلاقات بين البلدين. وفي الوقت نفسه قررت اللجنة المركزية "الاستمرار في الدعم المعنوي والسياسي والمادي للقوى الثورية والديمقراطية في العراق" وعملت كذلك على إعادة العلاقات مع الأطراف الحكومية على مستوى القيادات. "وفي حالة حصول تطورات ايجابية أخرى يُعمل على توسيع مستوى العلاقات الثنائية على المستوى السياسي".

- في الوقت نفسه الذي بنيت فيه علاقات وطيدة مع النظام العراقي الحاكم استمرت براغ في دعمها للمعارضة. وأولى بوادر ذلك الدعم كان في عام ١٩٦١ وتمثل بالموافقة على منح حق اللجوء السياسي للشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري، الذي كان يشغل منصب رئيس اتحاد الأدباء العراقيين وتم تقديم تسهيلات الإقامة له ولعائلته وحظي باحترام ومعاملة حسنة من قبل القيادة التشيكوسلوفاكية، والذي ترأس في براغ عام ١٩٦٣ (حركة الدفاع عن الشعب العراقي). كما كانت هناك علاقات وطيدة مع الحزب الشيوعي العراقي، وقد تم في ١٩٦٣/٨/٢٦ استقبال كل من السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي "عزيز محمد" وأثنين من رفاقه، في مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، من قبل سكرتير العلاقات الخارجية (فلاديمير كوسكي) وعضو قسم العلاقات الخارجية (اولدريخ كادبركا).

- في الوقت نفسه تعززت العلاقات مع الأكراد. في بداية شهر تموز من عام ١٩٦٣ زار براغ المسؤول عن الحزب الوطني الكردستاني جلال طالباني ٣٢ الذي وصل من برلين الشرقية حيث استقبله في اليوم الثاني من وصوله السفير السابق لدى العراق (جوزيف جابوكرتسكي) والذي كان على سابق معرفة مع الطالباني عندما كان يعمل في العراق. ترك القائد الكردي الشاب انطبعا حسنا لدى الدبلوماسي (جابوكرتسكي) وفي محادثاته مع المسؤولين شرح لهم أبعاد القضية الكردية على المستوى العالمي وطالب بشكل صريح تقديم الدعم العسكري إلى الأكراد وبالذات الأسلحة المضادة للدبابات. وطالب اللقاء بالمسؤولين التشيكوسلوفاك في وزارة الخارجية وأعضاء من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. إذ التقى في الخامس من شهر تموز بالسكرتير الأول في وزارة الخارجية (وليام بيتهارت) وتناول وجبة الغداء مع سكرتير اللجنة المركزية (جيستمير سيزار)، وعلى ضوء المتوفر ليست هناك معلومات تؤكد حصوله على مطالبه. حصل الأكراد على نتائج ملموسة لطلابهم عام ١٩٦٤ أي بعد عام، وذلك أثناء زيارة قام بها مبعوث البارزاني (توفيق صالح) الذي وصل من موسكو. وفي محادثات أجراها مع المسؤولين شرح فيها الأوضاع في كردستان العراق ووضع الحركة هناك، مطالبا بتقديم الدعم المادي والمعنوي الأمر الذي جاء بشكل وثيقة مرقمة بالمطالب:

١. الضغط على الحكومة العراقية بشتى السبل.
٢. تنظيم حملة واسعة للتضامن مع الأكراد على مستويات المنظمات الاجتماعية والأشخاص.
٣. يتم الاتصال بالكرد من خلال البارزاني فقط من دون مجموعة إبراهيم أحمد.
٤. إمداد الكرد بالسلاح والذخيرة وبشكل خاص الأسلحة المضادة للدبابات.
٥. تقديم محطة بث إذاعية كهديدية إضافة إلى أجهزة الطباعة والدواء.
٦. السماح لعشرة من الطلبة الأكراد بالدراسة في الكليات والجامعات التشيكية مباشرة هذا العام.
٧. خلق مركز إعلامي كردي في براغ لخدمة الحركة الكردية^(٣٢).

بحث اللجنة المركزية هذه المطالب في اجتماع سريع عقدته في ١٥ أيلول ووافقت على الكثير منها^(٦٢). ومن أهم الأمور التي تم الاتفاق عليها تجهيز الكرد بأجهزة طباعة واستنساخ إضافة إلى سحب أسلحة خفيفة من صندوق وزارة الدفاع بما قيمته ٤.٩ مليون كرون والتي تكفي لتسليح ٢٠٠٠ عسكري. أما محطة البث الإذاعية فقد امتنعت السلطة عن تزويدها للكرد لأسباب أمنية حيث كانت تعتبر من الأمور السرية^(٦٣). واجهت السلطات صعوبات غير متوقعة في إيصال هذه المساعدات إلى كردستان. وبعد مرور عام ونصف في ١٣/٤/١٩٦٦، قررت اللجنة المركزية وعلى ضوء مقترح من وزارة التجارة الخارجية إلغاء هذه المساعدة " بسبب عدم توفر طريق آمن لإيصال هذه الإمدادات وعدم وجود آفاق حتى في المستقبل في إيجاد هذا الطريق"^(٦٤). بعد مرور فترة قصيرة على هذا القرار استلم رئيس الجمهورية (انتونين نوفوتني) رسالة مطولة من مصطفى البرزاني جاء فيها: " تعلمون جيدا عن معاناة الشعب الكردي الذي اضطر لخوض الحرب مع القوات الرجعية العسكرية العراقية والتي تهدف للقضاء على هذا الشعب الذي يطالب ويحارب من أجل حصوله على الاستقلال الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية. الشعب الكردي اليوم بأمر الحاجة للدعم والمساندة ونحن نؤمن أن جمهوريتكم الاشتراكية وبالتعاون مع بلدان المعسكر الاشتراكي تقدرون أهمية هذا الدعم في دعم مطالبنا العادلة"^(٦٥). استمرت دول المنظومة الاشتراكية بمساندة (قاسم) ودعمه بالأسلحة التي استخدمت لإخماد الانتفاضة الكردية. وقد وجهت الحركة الكردية، التي استمرت في مواقفها التي تميل باتجاه اليمين والمعارضة للتوجهات الشيوعية، انتقادات حادة إلى السياسة السوفييتية والاشتراكية بشكل عام. الوضع حول انتفاضة كردستان كان معقدا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبالرغم من أن المطالب الوطنية الكردية كانت تقدمية، إلا أن توقيتها وطريقة نضالها لم يلعبا دورا إيجابيا في دعمها. ولذا كان في تشيكوسلوفاكيا رأي يرى:

١. التآني في اتخاذ المواقف.
٢. وبشكل رسمي عدم الإعلان عن موقف سواء مع أو ضد الحركة.
٣. وعلى صعيد الحكومة الاستمرار في دعم (قاسم).
٤. على الصعيد الحزبي، الحديث في النشرات والدوريات العالمية عن أن القضية الكردية بحاجة إلى حل، والتأكيد علنا أن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسيا وسلميا، وبشكل شامل على صعيد الدول التي يتواجد فيها الأكراد (تركيا وإيران)^(٦٦).

على صعيد العلاقات الاقتصادية، في تشرين الأول عام ١٩٥٨ قام وفد تشيكوسلوفاكي بزيارة إلى بغداد وبحث اتفاقية للتجارة مع بروتوكول للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية والعراق ومدته ثلاث سنوات. وقد وقع هذا الاتفاق عن الحكومة التشيكوسلوفاكية في ١٤/١٢/١٩٥٨ سفير جمهورية تشيكوسلوفاكيا في بغداد الدكتور (جوزيف جابوكرتسكي) وعن الحكومة العراقية وزير الاقتصاد الدكتور إبراهيم كبة. ووفقا لهذا الاتفاق جرت اجتماعات سنوية للجنة المشتركة^(٦٧). إن تغير النظام السياسي وتوقيع الاتفاقية التجارية شكلا أرضية مناسبة لتطور العلاقات الاقتصادية وفقا لمبادئ المساواة والمصالح المتبادلة، ونمت صادرات تشيكوسلوفاكيا إلى العراق بصورة سريعة، وخاصة المكننة، وكما مبين في الجدول التالي^(٦٨):

الصادرات التشيكوسلوفاكية إلى العراق خلال عامي ١٩٥٨-١٩٥٩

السنة	الصادرات التشيكوسلوفاكية (مليون كرون)	حصة المكنائن
1958	14,4	1,0
المنجز لغاية ١٩٥٩/١٠/٣١	28,2	5,4
عقود لغاية ١٩٥٩/١٠/٣١	39,5	8,5

ارتفعت نسبة الصادرات العراقية إلى المجموعة الاشتراكية في عام ١٩٥٩ بنسبة ٢٠٪ مقابل ١٠٪ في السنوات السابقة. وكان هذا أساسا لأن دول المجموعة الاشتراكية منفردة كانت تسعى باستمرار

لضمان الالتزام بالاتفاقات التجارية المتعلقة باستيراد نسبة مئوية معينة من صادراتها (٢٥-٥٠٪)، وحاولت مساعدة العراق في تصدير تموره المخزنة^(٤١)، وكما هو واضح من الجدول التالي:-

□ حجم الصادرات العراقية إلى دول المجموعة الاشتراكية بالدينار العراقي

اسم الدولة	1957	1958	1959
SSSR	-	7.424	894.282
ČLR	-	-	679.569
ČSR	40	1	173.394
NDR	-	-	108.542
PLR	-	-	89.407
MLR	-	643	63.506
YLP	-	-	44.352
BLR	-	-	-

سمح العراق بتنظيم معرض في بغداد، وهو أول معرض صناعي لتشيكوسلوفاكيا الذي افتتح في صيف ١٩٥٩، ولم يكن تنفيذ ذلك ممكنا سابقا. ففي زمن مملكة العراق أقيم معرض الصناعية الانكليزية في عام ١٩٥٥. وكان واسعا وساعد انكلترا لزيادة الصادرات إلى العراق. ثاني المعارض في العراق كان للهند، التي كانت تشتري التمور العراقية بشكل كبير^(٤٢). كما وقعت شركة الطيران في ٢٥/ شباط/ ١٩٦٠ اتفاقا أنشئ وفقه خط بغداد براغ، إذ أبلغت وزارة الخارجية التشيكية سفارة جمهورية العراق في براغ بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٠^(٤٣) أنه سيتم إطلاق رحلة براغ - بغداد. ودعا وزير النقل ثلاثة ممثلين من السفارة للرحلة الافتتاحية. في نهاية ١٩٥٩ وتنفيذا للمساعدة التقنية التشيكوسلوفاكية إلى العراق وبناء على الاتفاقات الاقتصادية التشيكية العراقية، أرسل أول المهندسين إلى محطة الكهرباء في كركوك وكذلك أساتذة الجامعات^(٤٤). وقد أرسل إلى العراق في العام نفسه أكثر من مئة من الخبراء التشيكوسلوفاكيين في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والإدارة العامة عملا ببروتوكول التعاون العلمي والتقني. وفي تشيكوسلوفاكيا تدرّب نحو ثلاثين متدرّبا من العراق (مصانع الأحذية، الراديو، السينما والتلفزيون، وبنك الدولة).

وفقا لأحكام الاتفاق الاقتصادي الموقع في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٠ بين تشيكوسلوفاكيا والعراق، والعقد المبرم بين وزارة التخطيط العراقية و(تكنواكسبورت) أنجزت الاخيرة مشروعا لبناء مصفاة نفط بتسعة مليون وثلاثمائة ألف طن في السنة في البصرة. من حيث الاتفاقات الاقتصادية وعقود المشاريع التي يتم إعدادها اقترحت (تكنواكسبورت) انجاز المشروع بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، وقدمت الجمهورية التشيكوسلوفاكية لجمهورية العراق قرضا بمبلغ ١٦٠ مليون كرون على أن تدفع خلال مدة أقصاها ٨ سنوات لإنجاز مصفى البصرة^(٤٥). يوم ٢٨ / ٦ / ١٩٦١ تم في بغداد التوقيع على أول عقد للكهرباء في سامراء، والتي تضمنتها الاتفاقات الاقتصادية التشيكية العراقية. وقعه عن العراق وزير التخطيط شيباني وعن تشيكوسلوفاكيا (كالفودا) من شركة (تكنواكسبورت)^(٤٦).

عملت إدارة شركة (ترانساكوتا) على بيع وتوفير خدمات سيارات تاترا وشكودا والآلات المتنوعة. وكانت هناك اتصالات مباشرة بين وزارتي التجارة التشيكوسلوفاكية والعراقية والمنظمات الاقتصادية (الغرف التجارية والمعاهد الزراعية ومعاهد البحوث)^(٤٧). وتجدر الإشارة إلى أن الأداء الجيد للخبراء التشيكوسلوفاكيين في العراق ساهم في تمكين تشيكوسلوفاكيا من التواجد في العراق، حيث ارتبط اسم تشيكوسلوفاكيا بمستوى التقنية العالية التشيكوسلوفاكية والجهود المتفانية للمساعدة في تطوير الاقتصاد العراقي^(٤٨).

إن حصة تشيكوسلوفاكيا في تصميم وتنفيذ مشاريع استثمارية في العراق خلال السنوات الثلاث الأولى بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية كالاتي:

١ - محطة الطاقة الكهرومائية على نهر دجلة في سامراء: تم تسليم خرائط المشروع إلى وزارة التخطيط العراقية في ٥ / ١١ / ١٩٦١.

- ٢ - مصفاة نفط في البصرة: عملت تكنواكسبورت - تشيكوسلوفاكيا على مشروع مصفاة لتكرير النفط في البصرة.
- ٣ - مصنع السيراميك في الرمادي
- ٤ - مصنع الأحذية: في الكوفة يوم ١٤ / ٧ / ١٩٦١.
- ٥ - ورش هندسة لعمل مصفاة لتكرير النفط في بغداد: ورشة عمل لإنتاج قطع الغيار.
- ٦ - مصنع خشب: في عام ١٩٦٠ أبرم عقد خاص لمصنع في الموصل وبلغت قيمة هذه الشحنة مليون كرون تقريبا.
- ٧ - معمل السكر في السليمانية
- ٨ - بناء خط حديد (بغداد - البصرة - الكويت)

وقد تم بناء هذا الخط عن طريق شركة تجارية سوفيتية في إطار اتفاقية التعاون الاقتصادي المبرمة بين البلدين. إلا أن تشيكوسلوفاكيا ومن خلال شركة (ستروي اكسبورت) قدمت ٢٥ قاطرة ديزل لهذا المشروع، وكذلك قدمت مساعدات تقنية وتدريب فنيين وأدوات احتياطية^(٤٩). وفي عام ١٩٦٢ أبرمت اتفاقية لتزويد العراق بمطاحن الحبوب، وتزويد العراق بالسيارات والتراكتورات والعجلات النارية (موتوسيكل) وكانت تشيكوسلوفاكيا في تلك الأثناء أكبر مصدر للعراق^(٥٠). استمرت تشيكوسلوفاكيا بتأسيس قاعدة للتعاون الاقتصادي المستقبلي حيث استمرت بتقديم الخبرات التقنية. وبلغ حجم التبادل التجاري رقما قياسيا في عام ١٩٦٤ وصل إلى ١١٩ مليون كرون. كما يعد بناء طريق الموصل بغداد بطول ٣٧ كم من المشاريع الكبيرة التي تم إنجازها. وقد قامت شركة (كونستروكتيفا) بتنفيذ الطريق بمشاركة (ستروي اكسبورت) التي قدمت الآلات اللازمة. وفي الجانب الفني والعلمي تم التوصل إلى خطوات إيجابية، وعمل في العراق في عام ١٩٦٦ حوالي ٥٠ خبيرا تشيكوسلوفاكيا^(٥١). أما الواردات من العراق ففي تلك الفترة كانت محصورة في استيراد التمور فقط.

في الجانب العسكري، لم تبدأ تشيكوسلوفاكيا بتصدير السلاح إلى العراق إلا عام ١٩٦٤ أما الاتحاد السوفيتي فكان قد بدأ بتصدير السلاح منذ عام ١٩٥٨^(٥٢). ففي عام ١٩٦٤ صدرت ٥٠٠٠ بندقية^(٥٣). وفي العام التالي أبدت الحكومة العراقية رغبته بشراء ٢٠ طائرة (ميغ ٢١) و٥٠ دبابة من نوع (تي ٥٤) وأسلحة أخرى تقدر قيمتها بـ ١٦٠ مليون كرون، مؤكدة على أن "هذه الصفقة جاءت لإتمام معدات الأسلحة العراقية التي اشترها العراق في السنين الماضية من الاتحاد السوفيتي ولم يتم طلبها من الاتحاد السوفيتي إلا بسبب أن الاتحاد كان قد بدأ بإنتاج أسلحة متطورة من نوع آخر". وقد وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بموجب مذكرتها السرية للغاية المرقمة ٦٥/٥٢٣٨٧ في ٣٠/٤/١٩٥٦ على تلبية الطلب العراقي وبيع الطائرات والدبابات المذكورة انفا. مع الأخذ بنظر الاعتبار، أنه في ثلاثينات القرن الماضي تم بدء العمل على إقامة علاقات في مجال التسليح. إذ في عام ١٩٣٥ صدر معمل الأسلحة (زبرويوفكا) في مدينة (برنو) التشيكوسلوفاكية ٢٠ ألف بندقية قديمة نوع (لي أنفيلد) إلى العراق، الذي قام بتبديلها مع ليتوانيا بـ ١٥ ألف بندقية من نوع (ماوزر). وفي العام التالي صدر المعمل نفسه (زبرويوفكا) إلى العراق ٢٥٠ مدفع وفي سنة لاحقة صدر ٦٥٠ مدفع نوع برين.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وبسبب قطع العلاقات الدبلوماسية العراقية مع بريطانيا وأمريكا، تعززت العلاقات من دول المجموعة الاشتراكية. مما ساعد على كسب عقود إضافية مثل معامل النسيج في الموصل ومعامل الإطارات^(٥٤). في ٣/٦/١٩٦٨ قام وفد برئاسة وكيل وزارة التجارة الخارجية (لانغر) بزيارة إلى العراق وضم ممثل وزارة الدفاع قائد الدفاع الجوي ومدير قسم الأومنيبول (فيسيلي) واستقبل من قبل الرئيس العراقي (عارف)، وخلال اللقاء قيّم الرئيس موقف تشيكوسلوفاكيا السياسي تجاه القضايا العربية والنضال ضد إسرائيل، كممثلة للصهيونية العالمية، وتحدث أيضا عن فعاليات المصدرين التشيكوسلوفاكيين إلى العراق والمساعدات التكنولوجية التي تقدمها تشيكوسلوفاكيا. وعبر عن أمله في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية.

وعلى الصعيد الثقافي، فإن العلاقات الثقافية والتعليمية بين البلدين لامتدت إلى بعد تأريخي عريق، إذ استطاع عدد قليل من المستعربين التشيكوسلوفاك (ب. هروزي وأ.موسيل) من زيارة العراق قبل الحرب العالمية الثانية لأغراض دراسية. بعد عام ١٩٥٨، جاءت الخطوة الأولى في مجال تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين بمبادرة تشيكوسلوفاكيا بدعوة أول وفد ثقافي عراقي برئاسة وزير الثقافة د. فيصل السامر، لزيارة براغ في ١٤ / كانون الثاني / ١٩٥٩ وذلك لبدء أولى حلقات التعاون الثقافي والتعليمي بين البلدين. وفي شهر نيسان من العام نفسه دعت وزارة التربية العراقية وفدا تشيكوسلوفاكيا لزيارة العراق، وكان على رأس الوفد وزير التعليم والثقافة (د.فرانتيشك كاهودا). وكان من نتائج هذه الزيارات التوقيع على الاتفاقية الثقافية في ١٩٥٩/٥/٧^(٥٦). والتي على أساسها تم قبول مئات الطلبة العراقيين للدراسة في الجامعات التشيكوسلوفاكية، حيث تم قبول أكثر من ١٠٠ طالب عراقي للدراسة في تشيكوسلوفاكيا في العام الدراسي ١٩٥٩-١٩٦٠ كما تم ارسال مجموعة من الاساتذة الجامعيين التشيكوسلوفاك إلى العراق، لغرض التدريس في المعاهد والكليات العراقية^(٥٧). نصت الاتفاقية الثقافية على مراجعة سنوية للبرامج الثقافية المنجزة لغرض متابعة سير خطة العمل. ثم تم تبادل الزيارات الثقافية بين البلدين على مستويات عالية ومختلفة منها الوزارية والصحفية والفنية، وقد شارك العراق مرتين في معرض الافلام الدولي الذي يعقد سنويا في مدينة (كارلوفي فاري) وأرسل مراقبين الى مهرجان الموسيقى العالي المسمى "ربيع براغ" والذي يعقد كذلك سنويا في براغ. قام العديد من العلماء التشيكوسلوفاك بزيارة الى العراق لغرض لقاء المحاضرات والندوات، وأمضى البروفسور (ماتووش) الخبير في شؤون الشرق فترة طويلة في العراق. وقعت كذلك في عام ١٩٥٩ معاهدة للتعاون الإذاعي والتلفزيوني بين البلدين والتي على ضوءها أرسلت العديد من الأفلام التشيكوسلوفاكية إضافة إلى مساعدات في مجال التكنولوجيا الحديثة في الإرسال التلفزيوني والإذاعي. وكذلك تم إرسال خبراء في مجال الإعلام لتدريب العراقيين في خلق وكالة الأنباء العراقية إضافة إلى إجراء التدريبات المباشرة في براغ في بناية وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية^(٥٨).

في يوم ١٠ / كانون الثاني / ١٩٦٢ تم افتتاح المركز الثقافي التشيكوسلوفاكي في بغداد من قبل السفير التشيكوسلوفاكي ووزير المعارف (التربية والتعليم) السيد إسماعيل العارف، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الزوار الذين قاموا بزيارة هذا المركز في اليومين الأولين بلغ ١٥٠٠ زائرا. وخلال شهر تموز من العام نفسه وصل العدد إلى ١٣٠٠٠ زائرا، وصل عدد الراغبين بتعلم اللغة التشيكية خلال يومين فقط إلى ١٣٠ شخص، وبلغ عدد المنتهين من دراسة كورسات اللغة التشيكية في نهاية عام ١٩٦٢ أكثر من ١٠٠ شخص. ثبت للمسؤولين التشيكوسلوفاك، إن قرار فتح المركز الثقافي هذا، كان خطوة إيجابية إلى الأمام في طريق توسيع حجم العلاقات الثقافية والعلمية المشتركة والدعاية للجمهورية التشيكوسلوفاكية^(٥٩).

كان الهدف من فتح هذا المركز الثقافي كما أشار إلى ذلك الطلب المرقم ٣٤٩٤/٦٠٥ الذي تقدمت به السفارة التشيكوسلوفاكية، الذي جاء فيه: "الهدف من فتح هذا المركز هو تطوير وتقوية علاقات الصداقة بين بلدينا والعمل بحرص من أجل التعرف المشترك على ثقافة الشعبين. يعبر المركز الثقافي في نشاطه أهمية كبيرة لتعليم اللغة التشيكية (السلوفاكية) للراغبين من المواطنين العراقيين وبشكل خاص للطلبة الذين يرغبون إكمال تحصيلهم العلمي اللاحق في الجمهورية التشيكوسلوفاكية". تم في هذا المركز إقامة محاضرات وندوات حول العلوم والثقافة والتكنولوجيا والفنون المسرحية والسينمائية وحفلات الغناء الكلاسيكية وكذلك معارض الرسم والنحت^(٦٠).

تجدر الإشارة أيضا، إلى أنه كان يجري قبول الطلبة لغرض الدراسة على ضوء قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الصادر في عام ١٩٦٦ والقاضي بوجوب الحصول على تأييد وموافقة المنظمات التقدمية العراقية للطلبة الراغبين بالدراسة في المعاهد والكليات التشيكوسلوفاكية. بتاريخ ١٩٦٦/٧/١ وصل عدد الطلبة الذين أكملوا دراستهم في تشيكوسلوفاكيا ٢٩٤ طالبا^(٦١).

الخاتمة

كان لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين تشيكوسلوفاكيا والعراق وافتتاح السفارة في بغداد أهمية سياسية استثنائية وكانت متناسقة تماما مع السياسة الخارجية التشيكوسلوفاكيا تجاه الشرق الأوسط والشرق الأدنى. وأدت إلى تمتين العلاقات مع الدول الشرقية. وأثرت بشكل كبير في تطوير العلاقات بين البلدين، خاصة في المجال الاقتصادي. فقد ساعدت العراق على البقاء ضمن معسكر الحياد وعدم المشاركة في بؤر التوتر ودعم العناصر التقدمية في السياسة الخارجية العراقية. ففي تلك الفترة كان هناك صراع في العراق بين القوى الديمقراطية والقوى الرجعية وكانت مهمة تشيكوسلوفاكيا تتمثل بدعم القوى الديمقراطية في هذا الصراع.

تمثلت مهمة تشيكوسلوفاكيا بالعمل، وبكافة السبل، على إقامة المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين. وبناء على ذلك فقد كان لتشيكوسلوفاكيا علاقات اقتصادية عريقة مع العراق. وهي العلاقات التي يمكن البناء عليها لأن البضائع المصنعة في تشيكيا تجد سمعة جيدة لها في العراق.

تستمر العلاقات الاقتصادية الطويلة الأمد خاصة في مجال (المصافي النفطية) ولكن بصعوبة بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بالعراق مابعد عام ٢٠٠٣، والتصدير من تشيكيا إلى العراق يمكنه أن يتزايد، يعزز التصاعد المطرد في إنتاج النفط العراقي، لاسيما أن العلاقات الاقتصادية – السياسية واحدة من أهم سمات العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي. وانطلاقا من الحاجة إلى أمن الطاقة في تشيكيا والدول الأوروبية عموماً، تأتي أهمية العراق خاصة في مجالي النفط والغاز.

كانت العلاقات الثقافية بين العراق وتشيكوسلوفاكيا منصبة على مساعدة الجانب العراقي في مجال التعليم والثقافة ومنع اعتماده على الدول الامبريالية. ولهذا الغرض درس في تشيكوسلوفاكيا مئات من الطلبة العراقيين.

كانت تشيكوسلوفاكيا والعراق متفتحتان في العديد من قضايا السياسة الخارجية، وكان واضحاً أن تشيكوسلوفاكيا تعتبر صديقة للحكومة والشعب في العراق في الصراع ضد الامبريالية والدفاع عن السلم والديمقراطية داخل العراق.

المراجع:

1. Archiv MZV ČR příručka o navázání diplomatických styků a diplomatické zastoupení Československa v cizině a cizích zemí v Československu 1918 – 1985, (1987)
2. Ibid
3. Archiv MZV ČR, *Návrh koncepce československou-iráckých styku pro schůzi kolegia 1958*, č.022.063/ ٥٨-٩
4. Archiv MZV ČR, *Vyslanectví ČSR v Beyrutu rozšíření místní působnosti o Irák*, Č.: 459.421/49-D/II-I. 26.10.1949.
5. Archiv MZV ČR, *Velvyslanectví Velké Britanie v Praze*, Č.78/26.5.194.
6. Archiv MZV ČR, *Velvyslanectví ČSR v Londýně, Irák – hájení zájmů v ČSR*, Č 1793/50/Dr.P.K./Př. 8.2.1950
7. Archiv MZV ČR, *Návrh koncepce československou-iráckých styku pro schůzi kolegia 1958*, č.022.063/ ٥٨-٩
8. Archiv MZV ČR, *Velvyslanectví československé republiky v Íránu, návrh na ujednání smlouvy o přátelství a obchodní dohody s Irákem*, čís. 3. 665/ 46. z 16.ledna 1947.

9. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *Irák-návrh k jednaní o obchodní dohodu*, čis. 4143/IV-6/46 V Praze dne 14. února 1946.
10. Archiv MZV ČR, Ministerstvu zahraničního obchodu, *Irák – různé hospodářské zprávy*, Č. HR 3441/47 V Praze dne 25. února 1947.
11. Archiv MZV ČR, Ministerstvu zahraničního obchodu, *Irák – návrhy na sjednání obchodní a platební dohody*, Č.j. 14524/1947-II/4, V Praze, 24. února 1947.
12. Archiv MZV ČR, vyslanectví Československé republiky v Beyrutu , *Výstava v Bagdádu*,. čis. 473/55/Her/Z, dne 11.11.1955.
13. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *důvodová zprava*, k č. J. 019.761/ 58
14. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *důvodová zprava*, k č. J. 019.415/ 58-59
15. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví československé republiky v Káhiře, *zpráva o cestě do Bagdadu* , čis. 0712/ 58-KA/M1. z 16. srpna 1958.
16. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *Irák – závěry ministerské porady o plnění koncepce zahraniční politiky*, čis. 024.760/58.
17. viz. Příloha čis. 1
18. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *kontrola plnění koncepce čs.- Iráckých styků* , č.j.: 028. 240/ 62-9
19. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *kontrola plnění koncepce československou- Iráckých styků* , č.j.: 028. 240/ 62-9
20. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *záznam z návštěvy a setkání velvyslanec Žabokrtský u ministerského předsedy*, 0492/62-Ž, Bagdád, 28.3.1962.
21. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *Zpráva o činnosti ZÚ v r. 1959*, Č.0520/ 60- ž 8.2.1960.
22. AMZV, TO-T Irák 1955-1959, čj. 05008/58, 15.10.1958. K pobytu Barzáního v Československu se nepodařilo zjistit žádné podrobnosti.
23. NA, A ÚV KSČ, f. KTAN-II, inv. Č. 194, kr. 105, *Záznam o rozhovoru s Jamalem El- Haidari o situaci v Iráku*, 14.3. 1961
24. AMZV, f. PK, 26.7.1962, 028.240/62-9.
25. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *Státní převrat v Iráku*, č.035/63, Bagdád 9.2.1963.
26. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *BLESK! IHNED!* Č. 103.337/63-9. Bagdád 12.2.1963
27. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *BLESK! IHNED!* Č. 103.337/63-9. Bagdád 12.2.1963
28. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *Zpráva o pomoci ZÚ zahraničnímu obchodu v 1. pololetí 1963*, Č. 0186 /63.
29. NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 8. ar.j. 9, b. 19, schůze P ÚV KSČ ze dne 19.2. 1963

30. NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 29, ar.j. 30, b. 6, schůze P ÚV KSČ ze dne 23.7. 1963. čj. 003912/63-9.
31. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *Bohemika v iráckém tisku v prosinci 1963*, Č. 1142/64-Bž/Kt ,V Bagdádu dne 22.ledna 1964.
32. Archiv MZV ČR, MINISTERSTVO ZAHRANIČNÍCH VĚCÍ, Charakteristika československo-iráckých styků, Č.j. 027.555/66-9.
33. Tamtéž, Záznam o setkání s představitelem Barzaniho Darou Tufikem Salihim, 408
34. Tamtéž, usnesení P ÚV KSČ ze dne 15.9. 1964
35. Tamtéž, P ÚV KSČ ze dne 13.10. 1964
36. Tamtéž, usnesení P ÚV KSČ ze dne 13.4. 1966.
37. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *Mimořádná politická zpráva*: Č.j. 0651/62 Bagdád 16.11.1962.
38. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *kontrola plnění koncepce československou- Iráckých styků*, č.j.: 028. 240/ 62-9.
39. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničního obchodu, *Zahájení jednání smíšené komise československou-irácké*, Č.j. 07/441/59 V Praze dne 7.pros. 1959.
40. Ibid
41. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdadu, *Mimořádná politicko-hospodářská zpráva.Československou průmyslová výstava v Bagdádě*, č.3087/59-Ž/Ub Bagdád, 4.prosinec
42. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, Č. 116.201/60-9
43. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Zpráva o činnosti ZÚ v r. 1959*, Č.0520/ 60- ž 8.2.1960.
44. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničního obchodu, *Dodávka zařízení rafinerie ropy do Iráku*, Č.j. 09.005/63 V Praze dne 4. ledna 1963.
45. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, Č. 2521/61/S/Sá Bagdád 29.6.1961.
46. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *kontrola plnění koncepce československo-iráckých styků*, č.j.028.240/ 62-9
47. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Zpráva o stycích ZÚ s experty*. Č.j. 4106/61/Wg/Sá Bagdád 30.12.1961.
48. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Informační zpráva o čs. podílu na projekci a provádění investičních celků v Irácké republice*, Č.3989/1961/ž/s1
49. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Zpráva o činnosti a plnění plánu práce ZÚ Bagdád za 2.pololetí 1961*, Č.j. 0428/1962/Ž/S1V Bagdádu 31.ledna 1962.
50. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Příloha: 1*, Č. 2211/65.V Bagdádu dne 4.9.1965

51. Shemesh, Haim: *Soviet-Iraqi Relations...*, op.cit., str. 2-3, 7, 10.
52. AMZV, TO-T Irák 1955-1959, k. L, MZO-HTS, č.j. 0149874, 31.5.1967. Žádné další podrobnosti o této transakci se nepodařilo dohledat.
53. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Čtvrtletní zpráva obchodního oddělení za III.čtvrtletí a rozbor nedostatků v komerčně-technické činnosti PZO-zaslání, Č. 2724/67-Dž/Kt Bagdád, 22.11.1967.*
54. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *dopis ministra*, Č.j. 021.295/59-9 V Praze dne dubna 1959.
55. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Kulturní zpráva, Č.: 1047/60-St/Ub Bagdád, 4.ledna 1960.*
56. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *kontrola plnění koncepce čs.-Iráckých styků*, č.j.: 028. 240/ 62-9.
57. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *Otevření československou kulturního střediska v Bagdádu, Č.j. 920/1962/Wg/S1, V Bagdádu 13.ledna 1962.*
58. Archiv MZV ČR, Velvyslanectví Československé republiky v Bagdádu, *K vaší 131.925/60-9_ Č. 1406/61/Wg/Sá Bagdád 16.2.1961.*
59. Archiv MZV ČR, Ministerstvo zahraničních věcí, *Charakteristika československo-iráckých styků, Č.j. 027.555/66-9.*